مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الحرب في غزة وتبعاتها الاقتصادية على منطقة الشرق الاوسط

د. علي دعدوش

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الحرب في غزة وتبعاتها الاقتصادية على منطقة الشرق الاوسط

د. علي دعدوش*

I. ملخص

- استمرار الحرب واحتمالية توسعها سيكون لهما تأثير على الأوضاع الاقتصادية في العالم والمنطقة. من بين التأثيرات المحتملة، هناك احتمالية زيادة معدل التضخم عالمياً، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية وزيادة معدلات الفقر في جميع أنحاء العالم.

- إذا استمرت معدلات التضخم العالمية عند مستويات مرتفعة بسبب استمرار الحرب، فإن ذلك لن يخدم الإدارة الأمريكية الحالية بسبب تأثيره على مزاج الناخب الأمريكي وعلى الانتخابات الرئاسية المقبلة

- أزمة الطاقة التي يمكن أن تنشأ عن الحرب في غزة ارتفاعاً واردات العراق المالية، ولكنها لن تكون مستدامة نظراً التطورات التي ستخلقها الاحداث والمواقف القادمة من وجهة النظر السياسية. وفي المقابل، فإن فاتورة المواد الغذائية والسلع الاساسية سترتفع وتثقل كاهل الحكومة العراقية.

- معدلات التضخم العالمية ومحدودية استخدام الدولار كأداة تقييد على الاقتصاد العراقي سيؤدي إلى ارتفاع قيمة الدولار وارتفاع نسبة الفقر. مما قد يضطر العراق الى رفع المزيد من نفقاته على برامج الرعاية والأمن الغذائي.

- تراجعت العملة الإسرائيلية (الشيقل) تراجعاً حاداً إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2015، لتنحدر إلى نحو (4/1) شيكل مقابل الدولار. ولولا تدخل بنك إسرائيل المركزي الذي قدم حزمة مالية قيمتها (45) مليار دولار لوضع حد لتقلبات أسعار الصرف. لكانت الخسائر أكبر بكثير. كما تراجعت الأسهم الإسرائيلية بنسب تراوحت بين (7 – 10%)، في حين سجلت السندات الحكومية تراجعاً بنسبة (3%) حسب وكالة رويترز للأنباء.

- تأثرت دول الجوار (مصر وسوريا ولبنان والأردن) بصورة كبيرة منذ اندلا ع الصراع بين حماس واسرائيل، إذ تعاني لبنان منذ مدة ليست بالقليلة من أزمة مالية شديدة الخطورة، مع انخفاض

* باحث.

الناتج المحلي الإجمالي بما يتجاوز (50%) منذ عام 2018. ويعاني الأردن من ديون خارجية مرتفعة (يتجاوز صافي التزاماته الخارجية نحو 110% من الناتج المحلي الإجمالي)، كذلك الحال بالنسبة لمصر التي تعتمد على السياحة بشكل كبير للحصول على إيرادات العملة الاجنبية، وتواجه توقعات صعبة للاقتصاد الكلي، مع فروق واسعة في ديونها الخارجية وضغوط على سعر الصرف الذي تديره بشدة.

- أدت الحرب إلى زيادة اسعار الطاقة، والتي بلغت نحو (94) دولاراً في نهاية شهر أكتوبر/ تشرين الأول للبرميل الواحد، الأمر الذي ينذر بموجة تضخم قادمة وارتفاع أسعار السلع والخدمات.

- بشكل عام تتأثر منطقة الشرق الأوسط سلباً وايجاباً، التأثير الإيجابي كان بارتفاع اسعار الطاقة، مما أعاد الحيوية إلى خزائن الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام وخفضت من عجز الموازنة العامة، أما التأثير السلبي فينبع من حق فلسطين كونها بلداً عربياً، ومن مصلحة الدول العربية الدفاع عن حقوقها في العيش بصورة كريمة، فضلاً عن ارتفاع التضخم وتوقف المشاريع الصناعية، خصوصاً للدول التي تسير باتجاه التنويع الاقتصادي.

II. المقدمة

ما كاد العالم يستفيق من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا في عام 2020 التي أدت إلى توقف التجارة الدولية وركود تام للأسواق العالمية، حتى بدأت الحرب الروسية – الأوكرانية في عام ،2022 والذي ادى الى توقف سلاسل الإمداد وارتفاع اسعار الطاقة، مما أسفر عن تضخم عالمي اجتاح جميع دول العالم.

وبينما تسعى دول عديدة للحيلولة دون تفاقم الأوضاع الاقتصادية مع غياب أي ملامح لنهاية الحرب الروسية – الأوكرانية، خرج اقتصاديون ومسؤولون في مؤسسات اقتصادية عالمية ليدقوا ناقوس الخطر إزاء التداعيات الاقتصادية لاستمرار الحرب بين حماس وإسرائيل ومخاوف من طول أمدها واتساعها إقليمياً.

اذ نفذت في السابع من أكتوبر/تشرين الاول قامت فصائل فلسطينية عمليات عسكرية على المناطق محيطة بغزة يطلق عليها الاسرائيليون باسم «مناطق غلاف غزة»، مما دفع بإسرائيل إلى إعلان الحرب واستدعاء ما يزيد عن (360) ألف جندي من قواتها الاحتياطية، ووضعت قواتها

الأمنية والعسكرية على أهبة الاستعداد للحرب على غزة. وبعد مرور قرابة (30) يوماً على الحرب فإن اغلب المؤسسات الاقتصادية والمالية (الإقليمية والدولية)، عملت على إعادة تقييم لتوقعاتها المستقبلية. فيلاحظ أن تلك المؤسسات نشرت نسب منخفضة فيملا يتعلق بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي والتبادل التجاري والتعامل مع الأسهم والسندات في الأسواق المالية.

III. المحور الاول: تبعات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي

اولاً: استمرارية سيسبب خسائر في الاقتصاد الإسرائيلي

اظهر الاقتصاد الإسرائيلي قوة ومرونة ملحوظة في مواجهة فترات الصراع والحرب المباشرة في الماضي القريب. فقد نما الاقتصاد بمعدل سريع منذ الأزمة المالية العالمية 2008، إذ بلغ نسبة النمو إلى (4.2%) في المتوسط و (2.2%) من حيث نصيب الفرد، وتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي (500) مليار دولار في عام 2022، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد إلى (54) ألف دولار امريكي. كما تتمتع البلاد بمركز دائن خارجي صافي يتجاوز (30%) من الناتج المحلي الإجمالي، واحتياطيات من النقد الأجنبي تتجاوز (200) مليار دولار. وعلى الرغم من ذلك، فمن الواضح أن إسرائيل تتأثر عبر قنوات متعددة، بما في ذلك تأثير التعبئة العسكرية على المعروض من العمالة، وانخفاض السياحة، وتأثير المخاوف الأمنية المتزايدة على احتياجات الإنفاق العام والاستثمار وتدفقات رأس المال[1] .

مع بداية هجمات حماس ومن ثم الرد الاسرائيلي على غزة وتهديدها بالتحول إلى صراع إقليمي، فإن الإسرائيليين يختبئون وينفقون أقل بكثير على كل شيء باستثناء الغذاء. وحذرت وكالات التصنيف بالفعل من أنها قد تخفض تقييمها للجدارة الائتمانية للبلاد. وفي ضوء ذلك تم استدعاء مئات الآلاف من جنود الاحتياط في الجيش، مما ترك فجوة كبيرة في القوى العاملة وتعطيل سلاسل التوريد من الموانئ البحرية إلى محلات السوبر ماركت، في حين يقوم تجار التجزئة بإعطاء إجازات للموظفين. فضلاً عن ذلك فقد تم استدعاء بعض الموظفين الى الخدمة العسكرية، فضلاً عن استدعاء ما يقارب (10-15%) من القوى العاملة في مجال التكنولوجيا الفائقة للخدمة العسكرية الاحتياطية. والبعض الآخر خائف جداً من القدوم إلى العمل. كما أدى الصراع أيضا

1.https://www.boi.org.il/en/communication-and-publications/press-releases/a09-10-23.

إلى توقف حركة آلاف العمال الفلسطينيين من غزة إلى إسرائيل وقلص تدفقهم من الضفة الغربية المحتلة، مما عزز حالة الانكماش الاقتصادي في اسرائيل.

اذ خلت مراكز التسوق الرئيسي في القدس من المستهلكين خلال الأسبوعين الأولين من الحرب، على الرغم من عودة الزبائن ببطء. كما أصبحت الفنادق نصف ممتلئة بالإسرائيليين الذين تم إجلاؤهم من المناطق الحدودية، وبالتالي توقف الخدمات الفندقية وباقي الغرف فارغة في الغالب. وتستمر المصانع في العمل، حتى تلك القريبة من غزة، ولكن لا يوجد دائماً ما يكفي من سائقي الشاحنات للقيام بعمليات التسليم المنتظمة، بمعنى عدم انتظام سلاسل التوريد إلى المستهلك النهائي وهذا يسبب خسارة للمصانع الإسرائيلية.

وانخفضت مشتريات بطاقات الائتمان بنسبة (12%) في الأسبوع الثالث من الحرب مقارنة بنفس الفترة من عام 2022، مع انخفاضات حادة في جميع الفئات تقريباً باستثناء الارتفاع الكبير في التسوق في محلات السوبر ماركت وهذا طبيعي من ناحية ادخار الغذاء جراء الحرب. وتواجه صناعة التكنولوجيا الفائقة، التي ازدهرت خلال جائحة كوفيد صعوبات كبيرة، حيث تشكل نحو (18%) من الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل ونصف إجمالي الصادرات وهذا ايضاً لها تأثيره السلبي على واقع الاقتصاد الاسرائيلي [2].

تدهور العملة الإسرائيلية مستمر رغم الدعم في الوقت الذي لا توجد فيه معطيات عن خسائر الاقتصاد في المناطق الفلسطينية، تفيد المعلومات المتوفرة بخسائر كبيرة للاقتصاد الإسرائيلي. فقد تراجعت العملة الإسرائيلية (الشيقل) بشكل حاد إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر منذ عام 2015 لتنحدر إلى نحو (4/1) شيكل/دولار، ولولا تدخل بنك إسرائيل المركزي بحزمة قيمتها (45) مليار دولار لوضع حد لتقلبات أسعار الصرف لكانت الخسائر أكبر بكثير. كما تراجعت الأسهم الإسرائيلية بنسب تراوحت بين (7 – 10%) في حين سجلت السندات الحكومية تراجعاً بنسبة (3%) حسب وكالة رويترز للأنباء.

2.https://www.euronews.com/2023/10/27/israel-hamas-war-how-the-financial-markets-see-the-outcome-of-the-crisis.

ثانياً: حلول الحكومة الإسرائيلية: إنفاق بلا حدود

وعدت الحكومة الإسرائيلية (بالإنفاق بلا حدود) لتمويل الحرب وتعويض الأسر والشركات المتضررة، مما يعني عجزاً أكبر في الموازنة العامة والمزيد من الديون المترتبة عليها. وأكبر دليل على تراجع الاقتصاد الإسرائيلي هي الحرب مع جماعة (حزب الله اللبنانية) في عام 2006 والتي استمرت نحو (34) يوماً. حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (0.5%) مع انخفاض الصادرات وتباطؤ التصنيع آنذاك، لكن وحسب مسؤولين حكوميين فإن ما يحدث اليوم مختلف.

فحسب (ليو ليدرمان) كبير المستشارين الاقتصاديين لبنك (هبوعليم)، أحد أكبر البنوك في اسرائيل، فإن هناك «أزمة نفسية» بين افراد المجتمع الإسرائيلي وقد بدأت تؤثر سلباً بالفعل. حيث بدأ الأفراد يقللون من إنفاقهم الاستهلاكي بسبب حالة عدم اليقين. وبما أن الإنفاق الاستهلاكي يمثل أكثر من نصف النشاط الاقتصادي، فقد يكون الضرر الذي يلحق بالاقتصاد كبيراً.

وفي ضوء ذلك فقد خفض بنك إسرائيل يوم الاثنين تقديراته للنمو الاقتصادي لعام 2023 من (3%) إلى نحو (2.3%) وإلى نحو (2.8%) لعام 2024، وذلك على افتراض احتواء الحرب في غزة. ومن جانب آخر، قلل محافظ البنك المركزي الإسرائيلي (أمير يارون) من تداعيات الحرب على سعر الفائدة والذي يعارض تخفيض أسعار الفائدة في الوقت الحالي لتوقعه انتهاء الحرب بسرعة وعودة الانتعاش إلى الاسواق، وقد برر ذلك من خلال قوله بكيفية التعافي من الفترات الصعبة في الماضي والعودة بسرعة إلى الرخاء.

وضعت مؤسسات التصنيف الائتماني وبالخصوص وكالة (موديز وفيتش) الاقتصاد الإسرائيلي تحت المراجعة السلبية، وذلك على أثر خسارته نحو (1,5) مليار دولار في أول اسبوع من الحرب، ويتوقع أن ترتفع إلى نحو (8) مليار دولار لو استمرت الحرب إلى ابعد من ذلك[3] .

ومع استمرار الصواريخ القادمة من الفصائل الفلسطينية، واستدعاء مئات الآلاف من الجنود الاحتياط الاسرائيليين، والتي أدت إلى توقف حركة النقل والسياحة، وعطلت المدارس والمصانع، الأمر الذي أدى إلى خسائر كبيرة في البورصة، والتي هبطت لأدنى مستوى لها منذ عامين، وخسر المؤشر الرئيسي في البورصة T-35 أكثر من (11%)، أي ما يعادل نحو (33)

3.https://www.reuters.com/business/finance/israels-bank-leumi-sharply-boosts-loan-loss-provision-war-uncertainty-2023-10-26/?

مليار دولار من قيمتها السوقية.

لقد أصبحت الحرب بين اسرائيل والفصائل المسلحة من حماس الشغل الشاغل للمستثمرين الأجانب، إذ يراقب هؤلاء في أسواق المال العالمية تداعيات الحرب بقلق شديد، ويركزون على ارتفاع أسعار الطاقة، وعودة التضخم العالمي للارتفاع مما يعني إمكانية عودة البنوك المركزية العالمية لزيادة أسعار الفائدة وذاك بعد فترة قصيرة من إيقاف رفعها.

IV. المحور الثاني: تداعيات الحرب على منطقة الشرق الأوسط

تعد منطقة الشرق الأوسط من أهم مناطق العالم، إذ تحتوي على الكثير من موارد الطاقة وبالخصوص (النفط الخام والغاز الطبيعي) وفيها أهم الدول المنضوية تحت منظمة أوبك، فضلاً عن كون المنطقة ممر شحن رئيسي ما بين دول العالم، وتاريخياً فإن الحرب ما بين العرب واسرائيل في عام 1973 أدت إلى حدوث أزمة اقتصادية وصدمة اصابت الدول الصناعية الكبرى، وذلك حينما استخدم العرب النفط كسلاح في الحرب، الأمر الذي أدى لتلازم حالة الركود مع التضخم (الركود التضخمي) في الاقتصادات الصناعية.

إذ لا يزال العالم يتعافى من نوبة التضخم التي تفاقمت جراء الحرب الروسية – الأوكرانية في عام 2022، ومن الممكن جداً أن تؤدي الحرب على غزة – في حال جرت دولاً أخرى – إلى اشعال التضخم مرة أخرى خصوصاً لو تدخلت في الحرب دولاً منتجة للنفط مثل إيران، فضلاً عن بقية الدول الأخرى المنتجة للنفط والتي سوف تتأثر بحكم قربها من الحرب.

ونقدم هنا تحليل ومناقشة للتداعيات الاقتصادية المحتملة على المنطقة، مع الأخذ في الاعتبار حالة عدم اليقين الشديد التي تتسم بها حالة الحرب، فيما لو انحسرت بين اسرائيل وفلسطين أم توسعت إلى تدخل دول أخرى. وتعتمد تداعيات الأزمة على حجم القتال ومدته، والتوترات الجيوسياسية المرتبطة به، واحتمال وقوع هجمات.

وعلى الرغم من أن ردود الفعل العامة للأسواق المالية بشكل خاص والاقتصادات القريبة من الحرب بشكل عام كان ضعيفاً نسبياً حتى بعد مرور قرابة الشهر، فإن مخاطر تكثيف الصراع واتساع نطاقه كبيرة، وقد تكون تداعياتها المحتملة شديدة، وخاصة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص والعالم بشكل عام.

اولاً: الانعكاسات على أسواق الطاقة

ومن المنظور الاقتصادي العالمي، تشكل الطاقة القضية الأكثر أهمية على المدى القصير. وكانت أسعار النفط مرتفعة بالفعل وقت الهجوم على إسرائيل، وهذه التطورات تزيد من احتمالات انقطاع الإمدادات (وخاصة إذا كانت الأزمة تتعلق بإيران أو إذا كانت الاضطرابات تؤثر سلباً على الإنتاج في العراق) وتوتر السوق بشكل عام. فعلى الرغم من عدم تأثر انتاج النفط عالمياً إلا أن الاسعار قد ارتفعت بنحو (5-7) دولار للبرميل منذ بداية الحرب.

ومن شأن صدمات إمدادات النفط أن تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي في البلدان المستوردة للطاقة وعلى الاقتصاد العالمي بشكل عام، إذ تشير الدراسات الأولية إلى أن زيادة أسعار النفط بنسبة (10%) قد تثقل كاهل النمو العالمي بمقدار (0.15%)، إذ تواجه الدول الناشئة والمستوردة للنفط الخام توقعات اقتصادية صعبة، ومن المحتمل أيضاً أن يحدث انقطاع في إمدادات الغاز (حدث بعض التوقف في الإنتاج في حقل تامار الإسرائيلي)، كما شهدنا ضغوطاً تصاعدية على أسعار الغاز الأوروبية. وقد تنعكس التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط أيضاً على إمدادات الغاز الأوروبي من دول المنطقة.[4]

فضلاً عن التأثير السلبي لصدمات أسعار الطاقة على النشاط الاقتصادي، فإن ارتفاع أسعار الطاقة من شأنه أن يزيد من تعقيد مهمة البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم التي تحاول إعادة التضخم إلى الهدف (Target to 2%). وتشير الدراسات الأولية لصندوق النقد الدولي إلى أن زيادة اسعار الطاقة بنسبة (10%) يمكن أن تؤدي إلى زيادة التضخم على مستوى العالم بمقدار (0.4%)[5] .

4. IMF, Israel-Hamas war affecting regional economies, warns IMF .
5. Hanna Ziady, IMF says Israel-Hamas war likely to hit neighboring economies

وفيما يلي الجدول بأسعار خامات النفط في الاسواق العالمية خلال الشهر العاشر وبالتحديد بعد حرب اسرائيل على غزة: –

الجدول (1) بيانات اسعار النفط في الاسواق العالمية خلال شهر تشرين الأول

التاريخ	خام برنت	خام غرب تكساس	خام اوبك
08/10/2023	84.58	82.79	88.51
09/10/2023	87.03	85.52	88.51
10/10/2023	87.57	85.80	87.30
11/10/2023	88.11	86.40	87.30
12/10/2023	85.45	83.01	87.30
15/10/2023	90.89	87.69	89.43
16/10/2023	90.64	87.45	89.43
18/10/2023	91.67	88.56	91.62
24/10/2023	90.17	85.77	91.62
26/10/2023	89.23	84.58	94.29
29/10/2023	90.48	85.54	94.29
30/10/2023	89.47	85.54	94.29

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

https://sa.investing.com/commodities/brent-oil-historical-data

الشكل (2) اسعار النفط الخام خلال شهر تشرين الاول عام 2023

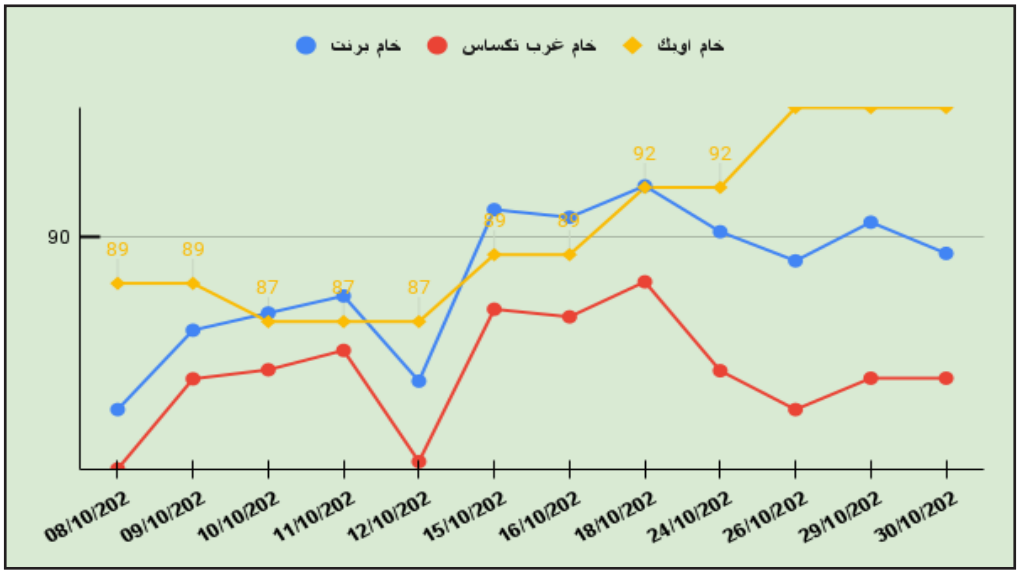

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

يلاحظ من الجدول (1) والشكل (2) ان اسعار النفط ارتفعت بسبب تأثرها بالتوقعات التشاؤمية جراء حرب إسرائيل على غزة، إذ كانت اسعار سلة اوبك عند (87) دولار في يوم 10/10 وارتفعت إلى نحو (94) دولار للبرميل في يوم 30/10، كذلك الحال بالنسبة الى خامي برنت وغرب تكساس، ارتفعت الاسعار من (84 و82) دولار للبرميل في يوم 8/10 على التوالي إلى نحو (89 و85) دولار للبرميل في نهاية شهر تشرين الأول.

بمعنى، أن أسعار النفط ارتفعت في يوم 11/10 وذلك عقب اندلا ع الحرب على غزة، مع استمرار معاناة المستثمرين من احتمال تعطل الإمدادات من جراء الاضطرابات في الشرق الأوسط. إذ أثارت الاشتباكات العسكرية المخاوف من أن الصراع قد يمتد إلى ما هو أبعد من قطاع غزة، إلا أنها استقرت على ارتفاع طفيف خلال التداول في جلسة يوم 10/10. لترتفع مرة أخرى بنحو (3%) في 29/10 لتصل إلى أعلى مستوياتها في أسبوع، في ضوء تزايد المخاوف من أن تتحول التوترات في إسرائيل وغزة إلى صراع أوسع قد يعطل إمدادات الخام العالمية ، وتراجعت أسعار النفط لأكثر من (1%) خلال يوم30/10 مع توخي المستثمرين الحذر قبل اجتماع (البنك الفيدرالي

الأمريكي) وبيانات التصنيع في الصين المقرر صدورها بداية الأسبوع الاول من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 ، مما قلل من التوتر في الشرق الأوسط ، لكن مع ذلك يبقى المستثمرون متشائمين من استمرار الحرب، والتي تؤدي ربما إلى ارتفاعات قياسية في اسعار النفط الخام .

اما من جانب دول منطقة الشرق الأوسط (وهي دول اغلبها منتج ومصدر للنفط الخام) فإن ارتفاع اسعار النفط والذي يبينه (**الجدول 1**) سينعش ميزانيتها العامة نتيجة لزيادة العوائد النفطية مما يعمل على خفض العجز في الموازنة العامة، لكنها سوف تواجه خطر ارتفاع الاسعار للسلع والخدمات المستوردة لاسيما للدول التي ليس لها قاعدة انتاجية واقتصادها يعتمد على قطاع احادي الجانب وغير متنوع.

ثانيا: المخاطر على الاسواق المالية

تؤثر التوترات الجيوسياسية المتزايدة بشكل عام على معنويات المخاطرة العالمية، مما يؤدي إلى اتساع فروق الأسعار وفرض المزيد من الضغوط على الدولار ارتفاعاً، ومن الممكن أن يؤدي تشديد الأوضاع المالية العالمية إلى تداعيات خطيرة على الاقتصادات التي تعاني من نقاط ضعف خارجية. ومن بين تلك الأسواق، هناك العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي كانت تواجه بالفعل مشاكل الديون الخارجية وفقدان ثقة المستثمرين الدوليين. فضلاً عن التأثير من خلال الأسواق المالية، فإن التوترات المتزايدة واحتمال وقوع أعمال إرهابية خارج المنطقة من الممكن أن تؤثر سلباً على الثقة بشكل عام وبالتالي على الطلب الكلي، مما يمكن أن يضع الاقتصادات في المنطقة خطر الانزلاق نحو الانكماش ومن ثم الركود الاقتصادي وتحقيق خسائر في حال استمرت الحرب الى ما بعد عام 2024. والشكل (2) يوضح توقعات تحرك الأسواق المالية لدول المنطقة بعد حرب إسرائيل على غزة:

الشكل (1) توقعات تحركات الأسواق المالية بعد هجمات حماس على إسرائيل

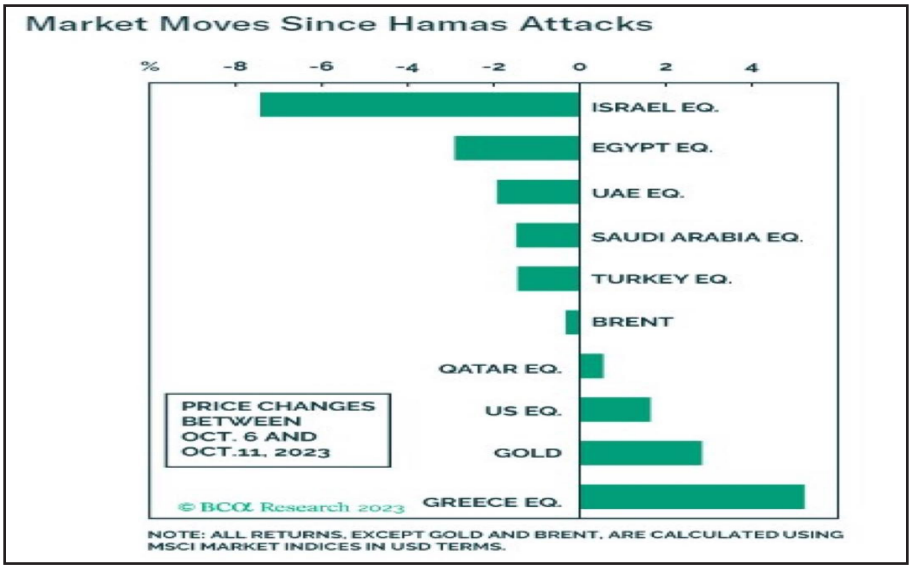

المصدر: الباحث بالاعتماد على BCO. Research, 2023.

وعلى مدى أسبوعين من الحرب، كانت ردود أفعال الأسواق المالية صامتة وحذرة، مع انخفاض متواضع للغاية في أسعار الأسهم العالمية واتساع بسيط في فروق الأسعار. إذ اثرت الحرب سلباً وبشكل مباشر على إسرائيل، وبصورة أقل على مصر والإمارات وأخيراً السعودية وتركيا، أما أسعار الفائدة الطويلة الأجل في الولايات المتحدة، والتي تنخفض عادة نتيجة لتزايد الرغبة في العزوف عن خوض المجازفة، فقد ارتفعت بالفعل، وهو ما قد يعكس المخاوف من أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة الضغوط التضخمية، الأمر الذي قد يؤدي بالتالي إلى تشديد السياسة النقدية. لكن الخطر يظل قائماً وهو أن تكثيف الصراع واتساع نطاقه من شأنه أن يؤدي إلى ردود فعل أكثر تشاؤماً في الأسواق المالية.

ثالثاً: التبعات الاقتصادية على دول المجاورة

تأثرت دول الجوار (مصر وسوريا ولبنان والأردن) بصورة كبيرة منذ اندلاع الصراع بين حماس وإسرائيل، حيث تعاني لبنان منذ مدة ليست بالقليلة من أزمة مالية شديدة الخطورة، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بما يتجاوز (50%) منذ عام 2018. ويعاني الأردن من ديون خارجية مرتفعة (يتجاوز صافي التزاماته الخارجية نحو (110%) من الناتج المحلي الإجمالي)، وقد تؤثر الصراعات الإقليمية المستمرة بشدة على الاستقرار الداخلي. حيث تعتمد على السياحة التي تعد مصدراً هاماً للعملة الأجنبية. كذلك الحال بالنسبة لمصر التي تعتمد على السياحة بشكل كبير للحصول على إيرادات العملة الاجنبية، وتواجه توقعات صعبة للاقتصاد الكلي، مع فروق واسعة في ديونها الخارجية وضغوط على سعر الصرف الذي تديره بشدة. واخيراً فإن سوريا حالها يرثى له من ناحية الاحداث السياسية والجيوسياسية التي اوقع البلاد في انهيار شبه تام للتجارة والاستثمارات الداخلية. كما إن الوضع الاقتصادي في غزة، والذي كان صعباً للغاية في البداية، هو وضع مأساوي مع وجود احتياجات كبيرة على المدى القصير من المساعدات الطارئة وآفاق صعبة لإعادة الإعمار والنشاط الاقتصادي المستقبلي بشكل عام.

1- تأثر قطاع السياحة للدول المجاورة للحرب: مصر انموذجاً

بدأت تداعيات الحرب تؤثر فعلياً على قطاعي السياحة والسفر خاصة في دول المنطقة الأكثر اعتماداً على إيرادات هذا القطاع إذ منذ هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول انخفضت مبيعات تذاكر الطيران إلى مصر والأردن ولبنان. وبدأت تداعيات الحرب تمس فعلياً قطاعي السياحة والسفر خاصة في دول المنطقة الأكثر اعتمادا على إيرادات هذا القطاع إذ منذ بدا الحرب انخفضت مبيعات تذاكر الطيران إلى مصر والأردن ولبنان. فقد كشف تحليل أجرته شركة (فورورد كيز) الرائدة في مجال بيانات وتحليلات السفر، عن إلغاء منظمي الرحلات السياحية رحلاتهم إلى إسرائيل، إذ انخفضت تذاكر الرحلات المستقبلية إلى هناك بنسبة (185%) خلال الاسبوع الاول والثاني من الحرب مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022. وتذاكر السفر إلى مصر انخفضت بنسبة (26%) على أساس سنوي وإلى الأردن بنسبة (49%) وإلى لبنان بنسبة (74%) خلال نفس المدة. ومن شأن تراجع السياحة أن يثقل كاهل اقتصاديات دول المنطقة التي تعتمد على هذا القطاع مثل مصر حيث تشهد منتجعاتها السياحة المطلة على البحر الأحمر إقبالاً كبيراً من السياح

في الأوقات العادية.

تلقت السياحة المصرية خسائر مالية كبيرة جاءت من انخفاض عدد الزوار المسيحيين الذين تمر مناسكهم بالضرورة بالقدس المحتلة قبل قدومهم إلى مصر، ويقدر عددهم بنحو مليونين في السنة، إذ يمثل إشغال الإسرائيليين في فنادق طابا وجنوب سيناء ما بين (35-50%) أما النسبة الباقية ففي العادة تكون من نصيب الزوار المسيحيين الذين يختمون مناسكهم في كنيسة (القديسة كاترين) في سيناء ويعودون إلى بلدانهم من القاهرة فيما يسمى برنامج (البلدان الثلاثة). واتسع نطاق تأثر السياحة إلى فنادق في القاهرة والعاصمة الإدارية الجديدة، إذ يقدر عدد المجموعات التي ألغت حجوزاتها بنحو (500) مجموعة تتكون كل منها من (35) شخصاً وفيما يلي عدد السياح الإسرائيليين الوافدين إلى مصر خلال المدة (2019-2022): -

الجدول (2) عدد السياح الإسرائيليين الوافدين إلى مصر

السنة	عدد السياح (الف سائح)
2019	**530,200**
2020	**37,900**
2021	**500,000**
2022	**566,000**

المصدر: مصلحة الكمارك المصرية، بيانات اعوام (2023).

يلاحظ أن عدد السياح الإسرائيليين منخفض جداً في عام 2020 وذلك بسبب الأزمة الصحية وقد ارتفع بعد ذلك إلى (500) ألف سائح عام 2021 والى (566) ألف سائح في عام 2022 الأمر الذي يعكس أهمية السياحة إلى مصر، وتأتي الأرقام المنخفضة عن تدفق السياح فيما كان قطاع السياحة الحيوي في مصر في طور الانتعاش مرة أخرى بعد فترة صعبة جراء تداعيات الحرب في أوكرانيا وقبلها جائحة كورونا، لكن خبراء يرجحون أن يؤدي تراجع عدد السياح في مصر بسبب الحرب إلى ضغوط إضافية على الاقتصاد المصري.

2- انخفاض ايرادات الغاز

توقفت صادرات الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى مصر، إذ أعلنت شركة شيفرون في (10أكتوبر/ تشرين الاول) عن توقف صادرات الغاز الطبيعي عبر خط أنابيب غاز شرق المتوسط البحري بين إسرائيل ومصر. الأمر الذي أدى إلى استخدام خط الغاز العربي الذي يمر عبر الأردن. ولم تفصح الشركة الأميركية ولا أي من الجهات الإسرائيلية أو المصرية عن الخسائر بعد هذا الإجراء، لكن يبدو واضحاً من الخرائط الجغرافية أن خط الغاز العربي أطول من خط أنابيب غاز شرق المتوسط الذي يمتد من عسقلان وهو أبعد بنحو (10) كم شمالاً بدءاً من غزة وصولاً إلى العريش في مصر.

إن إغلاق إسرائيل الإنتاج في حقل غاز تمار قبالة الساحل الجنوبي بعد (3 أيام) من إطلاق عملية المقاومة الفلسطينية أدى إلى انخفاض استيرادات مصر من (800) مليون قدم مكعب يومياً إلى نحو (650) مليون قدم مكعب يومياً وهذا من شانه أن يقلل من قدرة مصر على تلبية الطلب الاستهلاكي المحلي، فضلاً عن أن هذا الأمر قد انعكس سلباً على الصناعة في مصر إذ إن كمية الغاز المصدرة من حقل لوثيان إلى مصر انخفضت ايضاً نتيجة لمنح الأولوية للإمدادات للسوق المحلية داخل إسرائيل.

رابعاً: التبعات الاقتصادية على منطقة الشرق الأوسط

1- تأثر مشاريع المنطقة للتنويع الاقتصادي

تعد منطقة الشرق الأوسط ذات استقرار نسبي لقيمة العملات، لاسيما في منطقة الخليج (دول مجلس التعاون الخليجي) التي تملك احتياطات كبيرة من الدولار، فضلاً عن صناديقها الاستثمارية لدعمها. غير أن أسهم الكثير من الشركات والبنوك هناك تراجعت وسط مخاوف من اتساع رقعة الحرب. ففي السعودية، التي تتمتع بأكبر اقتصاد عربي، شمل التراجع بشكل ملموس شركات مثل (أرامكو والبنك الأهلي السعودي وشركات التعدين والحلول الرقمية). ويعكس الارتفاع المستمر في أسعار الذهب تزايد الإقبال على شرائه أيضاً في الشرق الاوسط كونه استثمار آمن مقارنة بمستقبل الاستثمار في الشركات التي تواجه مخاطر ارتفاعات جديدة في أسعار الطاقة والتأمين وفي معدلات الفائدة والتضخم وذلك كنتيجة حتمية لحرب اسرائيل على غزة.

وبناءً على ذلك، يمكن توجيه السؤال التالي: (مدى تأثير الحرب على مشاريع دول المنطقة، وبالخصوص تلك التي تسعى الى تنويع مصادر الدخل وعلى رأسها مشاريع رؤية 2030 السعودية والإمارات وغيرها القريبة من منطقة الحرب؟). إذ توجد مشاريع عملاقة متفق عليها ضمن جغرافية المنطقة، منها مشروع الممر التجاري لربط الهند بأوروبا عبر الخليج وإسرائيل، والذي توقف بشكل نسبي بعد احداث الحرب. والسبب في ذلك أن الشركات الدولية التي تملك الخبرات والتكنولوجيا لتنفيذ ذلك لن تخاطر بالعمل في أجواء الحرب التي تنذر بتوسع نطاق القتال وزهق المزيد من الأرواح والدمار، الأمر الذي يعني توقف المشروع.

إذ أن الحرب بين حماس وإسرائيل قد تزعزع استقرار الشرق الأوسط في الوقت الذي تضخ فيه دول الخليج خاصة السعودية والإمارات وبقية الدول النفطية الأخرى مئات المليارات من الدولارات في خطة تحول اقتصادي واسعة النطاق. ووفقا لرؤى وخطط استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى. فقد شهد عام 2022 إنفاق السعودية نحو أكثر من (20) مليار دولار ضمن خطة التحول الاقتصادي الطموحة لتحقيق رؤية 2030 التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد بعيداً عن النفط من خلال إنشاء صناعات جديدة وتوليد فرص عمل للمواطنين وجذب رأس المال الأجنبي [6].

2– إيجابيات وسلبيات الحرب على المنطقة: زيادة الإيرادات مقابل التضخم المفرط

بشكل عام، فإن كل حرب لها آثار سلبية على واقع الدول نفسها مهما كانت متقدمة عسكرياً وتكنولوجياً. وينعكس هذا اقتصاديا وجيوسياسياً على واقع العالم أجمع، ومن هذا المنطلق فإن حرب اسرائيل على غزة سوف تعمل على زيادة أسعار النفط والغاز وهذه تأتي بفوائد لدول الشرق الأوسط المنتجة والمصدرة لهما – النفط والغاز – كونه يحقق لها المزيد من العائدات ويسد المزيد من العجوزات. غير أن مثل هذه العائدات في ظل الحرب معرضة للتبدد بسرعة، لأن استمرار المعارك يؤدي الى تفاقم التضخم ويرفع أسعار النقل ويخفض مناخ العمل ويجعله بيئة طاردة للاستثمار، وخصوصاً الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومما يعنيه ذلك على أرض الواقع هروب الأموال إلى مناطق أكثر أمناً بعيداً عن مناطق الحرب ومحيطها. كما تتراجع قيمة العملات وتتقلص الاستثمارات التي تعزز فرص النمو والتنمية. ورغم أن الوقت ما يزال مبكراً للحديث عن مثل هذا الهروب فإن مؤشرات الأيام الماضية تدق ناقوس خطر محدق باقتصاديات منطقة الشرق الأوسط بسبب استمرار الحرب.

6. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام 2022.

ويزيد من المخاطر معدلات النمو الضعيفة لدول المنطقة وشمال أفريقيا والتي ستتراجع سنويا بمعدل (2%) مقارنة بأكثر من (5%) لعام 2022 وذلك حسب تقرير لصندوق النقد الدولي على هامش الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدولي في مراكش خلال النصف الأول من الشهر الماضي – أكتوبر/تشرين الأول 2023. ومع استمرار الحرب بين إسرائيل وغزة، فإن المستثمرين سوف يتوجهون نحو استثمارات الملاذ الآمن، مثل الذهب وسندات الخزانة الأمريكية وغيرها، ومع ذلك، فإن تأثير الحرب على الأسواق المالية العالمية وأسعار النفط كان معتدلاً حتى الآن – بعد مرور شهر على الحرب – إذ لم تتجاوز اسعار النفط عتبة (100) دولار للبرميل مما يجعل من ارتفاع الاسعار للسلع والخدمات بطيء نسبياً.

واخيراً، فإن حرب اسرائيل على غزة لا تؤثر بصورة مباشرة على واقع الاقتصاد العراقي، إذ أن العراق ليس لديه تبادل تجاري مع إسرائيل، كما أن التجارة مع فلسطين تكاد لا تذكر ويستطيع تجاوزها والتحول إلى دول أخرى، لكن العراق حاله كحال بقية الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فقد ادت الحرب إلى ارتفاع اسعار النفط مما انعكس بصورة مباشرة على خفض عجز الموازنة العامة المخطط بقرابة (64) ترليون دينار في موازنة عام 2023. ويتوقع إذا ارتفعت اسعار النفط أن يحقق وفورات مالية لكنها غير مستدامة ولن تكون ذات منفعة لأن موقف العراق السياسي من الحرب في غزة سيؤثر على الأوضاع الداخلية، كما أن ظروف التضخم العالمي سيزيد من رفع معدلات التضخم وارتفاع اسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية، بما يهدد بارتفاع قيمة الدولار وارتفاع نسبة الفقر، مما قد يضطر العراق إلى رفع المزيد من نفقاته على برامج الرعاية والأمن الغذائي.

مع ذلك، فإن العراق يعد مستورداً صافياً لجميع السلع والخدمات، حيث أنه لا يمتلك قاعدة انتاجية تساعده على تلبية الطلب المحلي الاستهلاكي من السلع والخدمات المختلفة. الأمر الذي يعني ارتفاع اسعار السلع المستوردة كنتيجة حتمية لارتفاع التكاليف المتأثرة بارتفاع اسعار الطاقة، مما يزيد من تفاقم التضخم في البلاد، ويزيد العبء على الأفراد من ذوي الدخل المتوسط والثابت.

وربما يصطدم العراق سياسياً مع الولايات المتحدة بصورة مباشرة وبعض الدول الأخرى الداعمة لإسرائيل وحربها على غزة، نتيجة لموقف العراق الرافض لحرب اسرائيل، بالتالي هناك جدل يحيط باتفاقية الإطار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. هذه الاتفاقية التي تحمي اقتصاد العراق بصورة غير مباشرة، وخصوصاً من مطالبة الدول بديونها قبل عام 2003.

المصادر:

- مصلحة الكمارك المصرية، بيانات اعوام (2023).
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام 2022.
- https://www.boi.org.il/en/communication-and-publications/press-releases/a09-10-23.
- https://www.euronews.com/2023/10/27/israel-hamas-war-how-the-financial-markets-see-the-outcome-of-the-crisis.
- https://www.reuters.com/business/finance/israels-bank-leumi-sharply-boosts-loan-loss-provision-war-uncertainty-2023-10-26/?
- https://sa.investing.com/commodities/brent-oil-historical-data
- IMF, Israel-Hamas war affecting regional economies, warns IMF .
- Hanna Ziady, IMF says Israel-Hamas war likely to hit neighboring economies